



بيان رقم (10)

الهيئة السياسية في محافظة إدلب

بيان بشأن التهجير القسري والتغيير الديمغرافي في سوريا

في ظل الظروف العصيبة التي تشهدها البلاد من موجات نزوح وتهجير قسري ممنهج كان آخرها تهجير مواطني حي الوعر السوريين وتزامناً مع الاتفاق الذي تم بين جيش الفتح وإيران بوساطة وضمانة قطرية ، فإننا في الهيئة السياسية في محافظة إدلب نعتبر هذا الاتفاق ظالماً للشعب السوري وقيمه ومبادئ ثورته وينتهك حقوقه الإنسانية وأهمها حقه في العيش على أرضه بأمن وسلام ، حيث أن هذا الاتفاق يزيد من الانقسام الطائفي بين مكونات الشعب السوري ويعزز عمليات التغيير الديمغرافي المخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة والتي يفرضها النظام وميليشياته الطائفية مدعوماً بقوة حلفائه ، ويشكل خطراً جسيماً على وحدة سوريا المعترف بها دولياً أرضاً وشعباً .

نحن نؤكد أنه لا يحق لأي فصيل أو كيان سياسي أو جهة مفاوضة أو دولة تدعي صداقة الشعب السوري أو وكالة أممية أن تنتقص أي حق من حقوق الشعب السوري أو تفرض عليه حلاً لا يتوافق مع ثورته وكما نؤكد أن موقفنا من هذا النظام المجرم ثابت ونرفض أي اتفاق منضرد معه ، وندعو كافة المؤسسات الثورية لتحمل مسؤولياتها في الوقوف بوجه كل مشاريع التقسيم والمحافظة على الأراضي السورية لتكون حرة ووحدة بشعبها وأرضها .

الرحمة للشهداء والنصر لثورة الكرامة

الهيئة السياسية

تاريخ 29/3/2017

أصدرت الهيئة السياسية في محافظة إدلب يوم أمس بياناً انتقدت فيه اتفاق كفريا والفوعة معتبرة إياه "ظالماً للشعب

السوري"، ومضيفاً أنه يزيد من الانقسام الطائفي بين مكونات الشعب السوري ويعزز عمليات التغيير الديموغرافي المخالفة للقانون الدولي وحقوق الإنسان وقوانين الأمم المتحدة.

وأكدت الهيئة في بيانها أنه لا يحق لأي فصيل أو كيان سياسي أو جهة مفاوضة أو دولة تدعي صداقة الشعب السوري أو وكالة أممية أن تنتقص أي حق من حقوق الشعب السوري أو تفرض عليه حلاً لا يتوافق مع ثورته.

ودعا البيان كافة المؤسسات الثورية للقيام بمسؤولياتها بالوقوف بوجه كل مشاريع التقسيم أو المحافظة على الأراضي السورية لتكون حرة موحدة يشعبها وأرضها.

صورة البيان:



المصادر: